redamahmoud_34@yahoo.com

بكل الحب

نجوى عويس

الدبة التى قتلت صاحبها!

رغم أن القوانين المصرية لا تجيز مزاولة أعمال الخبرة الاكتوارية لغير المسجلين بها.. فهل يمكن للخبراء الأجانب التوصل إلى حل لمشكلات نظام التأمينات المصرى

احتفل قسم الرياضة والتأمين بكلية التجارة جامعة القاهرة يوم الثلاثاء الماضى باليوبيل الذهبى لنشأته عام ١٩٦٤..وضم الحفل جميع أساتذة وخبراء التأمين الذين تخرجوا وعملوا كأعضاء هيئة تدريس فى هذا القسم, والذين تعاونوا معهم من الخارج من خبراء قطاع التأمين فى مصر.. وكان الأستاذ الدكتور سامى نجيب خبير التأمينات الاجتماعية المصرى من أبرز الخبراء الذين تم تكريمهم بهذه المناسبة..خاصة أنه الوحيد من أساتذة القسم الذى تخصص فى التأمينات الاجتماعية..والذى حصل على دكتوراة الفلسفة.. ومن ثم فهى تتجاوز القدرة المالية لمصادر تمويل النظام من عمال وأصحاب أعمال والدولة..رغم انخفاض قيمة المعاشات عن المستويات التى تكفى الحياة الكريمة وافتقادها لاعتبارات المساواة والعدالة الاجتماعية.. وقد طالب الدكتور سامى نجيب فى كلمته أمام الحضور, بحكم كونه مواطنا له الحق فى التعبير والتصويت, وفقا لما ينص عليه الدستور المصرى, بضرورة الاحتكام لمبادىء وأسس التأمينات الاجتماعية كما تعارف عليها عالميا.. نظاما قوميا وليس فئويا.. نظاما يمثل أحد السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية بل السياسية التى تقدم حلولا لمشاكل هذه الدول.. وليس عبئا ووهما يثقل كاهل العمال وأصحاب الأعمال والدولة.. فلا يجدون سبيلا أمامهم سوى التهرب من إلتزاماتهم.. ولا تجد الدولة أمامها سوى العجز المزمن فى موازناتها.. وقوانين وإجراءات تؤدى لرفع معدلات التضخم وافتقاد العدالة الاجتماعية.. ورغم وجود خبراء وطنيين فى التأمينات الاجتماعية ووجود خبراء اكتواريين وطنيين تستعين بهم الدول العربية الشقيقة.. نجد حكومة مصر تتعاقد فعلا مع خبراء أجانب فى التأمينات الاجتماعية وفى العلوم الاكتوارية وفقا لتصريحات وزيرة التضامن..لتطوير نظام التأمينات المصرى, وفحص مركزها المالى الاكتوارى.. وفض الاشتباك المالى بين وزاراتها.. لقد قتلت الدبة صاحبها.. رغم أن القوانين المصرية لا تجيز مزاولة أعمال الخبرة الاكتوارية لغير المسجلين بها.. فهل يمكن للخبراء الأجانب التوصل إلى حل لمشكلات نظام التأمينات المصرى.. والرئيس السيسى يرفع شعار تحيا مصر بالمصريين؟.. هناك أصحاب أعمال يشتركون بأقل من الحد الأدنى لأجور العاملين..وتمول الخزانة العامة بالعجز ٨٠٪ من المعاشات القائمة..ونسب الاشتراكات ضعف نسب الضرائب.. ويشترك ٥٠٪ من العاملين بالقطاعين العام والخاص بأجور تقل عن ٤٠٠ جنيه.. ويبلغ عدد المؤمن عليهم من العاملين بالخارج ٣٠ ألف فقط.. و٧٠٠ ألف فقط فى القطاع العام.. ويضيف الدكتور سامى نجيب أن ميزانية الدولة تكشف عن عجز فى مواردها عن التزاماتها ٢٠٠ مليار جنيه باعتبارها أكبر صاحب عمل, فهى تشترك عن ثلث عدد المؤمن عليهم, وبالتالى فهى تتحمل والعاملين بها حوالى ثلثى الاشتراكات والبالغ ٣٢ مليار جنيه.. ومن ناحية أخرى فهى تعود وتقترض ما تؤديه من الاشتراكات, باعتبارها المستثمر الوحيد لأموال الاحتياطيات السنوية.. فهل يمكن للخبراء الأجانب التوصل إلى حل لتلك المشاكل الفريدة للتأمينات الاجتماعية.. أم أن الاستعانة بهم يخفى أمرا لا نود الخوض فيه ؟؟. لقد قتلت الدبة صاحبها..فلن نتكلم عن انعكاسات ذلك كله على موازنة الدولة التى يتعين أن تسرع بتعميم الحدود الدنيا للأجور الكافية لتوفير حماية كريمة لكافة العاملين.. وأن تعمل على تخفيض نسب الاشتراكات لصالح العاملين.. وفى المقابل رفع نسب الضرائب على الأرباح الفعلية المحققة.. ثم نبدأ فى تطوير نظم التأمينات الاجتماعية..ولن يتحقق ذلك من خلال الخبراء الأجانب.. ألا قد بلغت.. اللهم فاشهد.

nagwaewies@hotmail.com